رقم الوثيقة: **ASA 20/024/2010**

3 سبتمبر/أيلول 2010

الهند: يجب على السلطات التحقيق في قمع الشرطة للعاملين بموقع مصفاة "فيدانتا"

قالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي على السلطات الهندية أن تأمر بإجراء تحقيق مستقل ونزيه بشأن أعمال القمع التي ارتكبتها الشرطة ضد العمال المتعاقدين الذين تم الاستغناء عنهم في مصفاة الألومنيوم التابعة لشركة فيدانتا في بلدة لانجيغار، حيث أصيب ما لا يقل عن 25 من العمال المتعاقدين بجروح، واعتقلت الشرطة بضعة آخرين.

وجاءت أعمال القمع، التي وقعت ليل الحادي والثلاثين من أغسطس/آب، في أعقاب المظاهرات التي قامت احتجاجاً على الاستغناء عن أكثر من 3500 عامل متعاقد؛ وكان هؤلاء العمال يعملون لدى شركات الهندسة والبناء المتعهدة بتوسيع منشأة المصفاة.

وجاء الاستغناء عن العاملين في أعقاب قرار اتخذته وزارة البيئة والغابات الهندية يقضي بوقف توسيع المصفاة، ورفض خطط تعدين البوكسيت في منطقة تلال نيامجيري القريبة؛ وكانت الحكومة قد وصفت عمليات التوسيع التي تمت من قبل بأنها غير مشروعة.

وبدأ المئات من العمال المستغنى عنهم مظاهرات الاحتجاج مساء 31 أغسطس/آب في أعقاب فشل المفاوضات الرامية للتوصل لاتفاق حول دفع تعويضات مالية والبدلات والإعانات المستحقة للعاملين.

وقال شهود عيان إن قوة من الشرطة لا يقل قوامها عن 100 فرد، يصحبها أفراد الحرس الأمني الخاص، انقضت بالهراوات على العمال المتظاهرين، بينما اقتحم بعض العمال مكتب إدارة شركة فيدانتا لتعدين الألومنيوم عنوة، وبدأ في تحطيم الممتلكات. وأثناء إجراءات الشرطة، ورد أن نحو 25 عاملاً قد أصيبوا بجروح، ولحقت أضرار بالأثاث

والأجهزة الإلكترونية التابعة لشركة فيدانتا للألومنيوم. وقدرت شركة فيدانتا للألومنيوم حجم الأضرار الناجمة عن أعمال العنف التي قام بها العاملون بنحو عشرة ملايين روبية هندية.

وقال صحفيون محليون إن جميع العمال المصابين الخمسة والعشرين نقلوا في وقت لاحق إلى المستشفى في بلدة باونيباتنا القريبة من موقع الشركة. وفي أعقاب المظاهرات، اعتقل نحو 75 عاملاً، ثم أطلق سراح 40 منهم فيما بعد، ولكن لم يتضح إن كان العمال الذين لا يزالون رهن الاعتقال قد وجهت إليهم أي تهم محددة. وأضاف الصحفيون أن عدداً من العمال رحلوا عن لانجيغار في أعقاب الإجراءات القمعية وأعمال العنف خوفاً من الانتقام.

ومعظم العمال من ولاية جاركاند المجاورة، وقد شاركوا في أعمال توسيع المصفاة، وكانوا إذذاك يقيمون في منازل مؤقتة في محيط مصفاة لانجيغار.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق بالغ بسبب ما تردد من أنباء تفيد أن قوات الشرطة عمدت إلى استخدام القوة المفرطة بلا ضرورة مع العمال المتظاهرين.

وتذكِّر منظمة العفو الدولية السلطات بأن القانون الدولي يفرض قيوداً على استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. ومن و اجب الدولة، في إطار هذه القيود، احترام حق كل إنسان في الحياة، وفي عدم التعرض لأي تعذيب أوغيره من صنوف المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وكلا هذين الحقين منصوص عليهما في المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مواثيق ملزمة للهند، ولا سيما العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية. ولا يجوز للشرطة استخدام القوة إلا في حالات الضرورة القصوى، بحيث لا تتجاوز القدر الذي يستوجبه النهوض بواجبها، ويجب عليها، قدر الإمكان، استخدام وسائل غير عنيفة قبل اللجوء إلى استخدام القوة. وإن لم

يكن هناك مناص من استخدام القوة، فلا بد لمسؤولي الشرطة من توخي ضبط النفس عند استخدامها، والتصرف على نحو يتناسب مع خطورة الموقف، والهدف المشروع المراد تحقيقه.

ومن ثم فإن منظمة العفو الدولية تحث السلطات الهندية على ما يلي:

- الأمر بإجراء تحقيق نزيه ومستقل حول ما تردد من تقارير عن لجوء قوات الشرطة للاستخدام المفرط للقوة بلا ضرورة، وأعمال العنف في لانجيغار، وإعلان نتائج التحقيق على وجه السرعة.
- التحقق من الملاحقة القضائية للمسؤولين الحكوميين وأفراد الشرطة وغيرهم من المشتبه في مسؤوليتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث تكون الإجراءات القضائية المتخذة ضدهم متمشية مع المعايير الدولية للعدالة.
- الإفراج فوراً عن المعتقلين من العمال المتعاقدين ما لم توجه إليهم تهم جنائية معترف بها، ويتم تقديمهم للمحاكمة أمام محكمة مستقلة.
- رغم ضرورة الحفاظ على القانون والنظام، يجب تمكين العمال المتعاقدين من الممارسة السلمية لحقهم في حرية التجمع وحرية التعبير، دونما خوف من العنف والمضايقة.
- ضمان إنصاف العمال المتعاقدين عند الاستغناء عنهم.

في فبراير/شباط 2010، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان: "لا تخرجونا من حيز الوجود: مصفاة ومنجم للبوكسيت يدمران حياة بشر في الهند"، وثقت فيه ما وقع من انتهاكات القانون وحقوق الإنسان في أعقاب خطط توسيع المنجم والمصفاة.